

من رائدات الحركة النسوية في العراق السيدة ميجل بابان؛ وجدت في العراق بعد غياب ٣٠ عاماً كل ما يبعث في نفسي الأمل بمستقبل زاهر..



(نون) - السيدة ميجل بابان ناشطة نسوية وإحدى مؤسسات رابطة المرأة العراقية التي تخرجت منها العديد من الكوادر والقيادات في العراق منذ خمسينيات القرن الماضي. ساهمت السيدة ميجل في كتابة قانون الأحوال الشخصية في العراق، ولها بصمات واضحة تركت أثرها على العمل النسوي في العراق بشكل عام، وعلى رابطة المرأة العراقية بشكل خاص. (نون) التقت السيدة بابان في حوار حميمي مع عضوات التجمع النسائي العراقي المستقل، استعدنا معها فيه ذكريات كفاحها، بحلوها ومرها.. فكان هذا الحديث:

لا بد من الاهتمام بالطفل لأنه سيساهم في بناء بلده..

× هل كنتم تتلقون دعماً من الحكومة؟
- أبدأ.. كنا نصرف من جيوبنا الخاصة. أول ما حققناه، إضافة إلى مشروع لمحو الأمية، هو إعداد نظام خاص لتنظيم الحياة العائلية قمنا بصياغته، بمشاركة عدد من المحاميات ورجال دين وقانون، وكان مسودة لقانون الأحوال الشخصية..

× هل تذكرين بعضاً من الأسماء التي شاركت في كتابة مسودة قانون الأحوال الشخصية؟

- اذكر السيدات الفاضلات د. روز خدوري، سافرة جميل حافظ، د. عفيفة البستاني، نعيمة الوكيل، سلوى زكو، سعدية الرحال وأخريات لا تحضرني أسماؤهن.. تترأسنا بالطبع د. نزيهة الدليمي التي أصبحت أول وزيرة في العراق والوطن العربي عام ١٩٥٩.

لكننا لم نحصل على الموافقة، فعملنا سرا. أعتبرنا فيما بعد تأسيس الرابطة يوم ١٩٥٢/٣/١٠، وكان عملنا اجتماعياً، يصب في مكافحة الأمية وتثقيف النساء بحقوقهن وواجباتهن.. وكنا مجموعة من النساء المتعلقات بيننا طبيبات ومهندسات وصيدلانيات، وكانت النساء الفقيرات يفترشن الأرض ليستمعن الى النصح والإرشاد في حل المشكلات والمعضلات التي تواجه حياتهن.

× وبعد ذلك؟

واصلنا عملنا بسرية حتى عام ١٩٥٨، وبعد ثورة ١٤ تموز حصلنا على إجازة رسمية وشكلنا سكرتارية وأجرينا انتخابات. كان عدد العضوات في المؤتمر الأول عام ١٩٥٩ نحو ٢٠،٠٠٠ عضوة، ثم ازداد في المؤتمر الثاني عام ١٩٦٠ إلى نحو ٤٢،٠٠٠ عضوة.

× حديثنا عن بداياتك في العمل الجماهيري والنشاط النسوي:

- عام (١٩٤٨) خرجت في تظاهرة ضد معاهدة بورتسموث في وثبة كانون، وكنت في الخامسة عشر من عمري، طالبة في المرحلة الثانوية. انتميت بعدها إلى اتحاد الطلبة الذي كان يعمل سرا، وعرفني أخي د. رافد صبحي أديب على د. نزيهة الدليمي وأعجبت بدمائه خلقها. أبلغتني عن نيتها إنشاء منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة، وعن رغبتها في أن أكون إحدى عضواتها. هكذا انتميت الى رابطة الدفاع عن حقوق المرأة، والتي صار اسمها رابطة المرأة العراقية في المؤتمر الثاني عام ١٩٦٠.

× وكيف كانت البداية؟

- في عام ١٩٥٢ قدمت ثلاثون عضوة طلباً لتأسيس منظمة نسوية إلى وزارة الداخلية،



بابان مع الصديق القديم الفنان نوري الراوي



بابان في لقاء مع عضوات التجمع النسائي العراقي المستقل

اجتماعية وقانونية للجالية العراقية في بريطانيا.

× وبعد هذه الغيبة الطويلة، كيف وجدت

بلدك العراق؟

- في طريقي من المطار إلى المنزل كنت أجهش في البكاء.. لم أكن أتصور أنني في بلد عانى من الحروب وويلاتها.. وجدت كل ما يثلج صدري، ويبعث في نفسي الأمل بإعادة الحياة مثلما كانت، وأفضل.. واجد إن خير ما نبتدئ العمل عليه هو الأطفال، أي تربية جيل جديد قادر على استيعاب مفاهيم الحرية والديمقراطية، مثل فهمه لعبارات الأمل، والغد، والمستقبل الزاهر الذي سيساهمون في بنائه بأنفسهم..

(مبجل) وكانوا يعتدونني رجلا. على أية حال، وبعد أخذ ورد، تم اقتيادي إلى سجن النساء وبقيت هناك نحو خمسين يوما، ثم أطلق سراح لي ليلة العيد، بأمر إطلاق سراح الموقوفين. عام ١٩٦٣ صدر أمر فصلي من الوظيفة واختفيت لأكثر من عامين. غادرت العراق مع عائلتي إلى الكويت في ١٩٦٧ ثم عدت بعد عام في ١٩٦٨. عدت إلى البنك المركزي بعد إعادة المفضولين ليس بدرجة معاون مدير عام، بل مدققة! وفي ١٩٧٦ قدمت طلب اعتزالي عن العمل، وكان عمري آنذاك (٤٣) عاما. غادرت العراق مع عائلتي إلى بريطانيا في ١٩٧٨. وهناك، بقيت أوصل نشاطي النسوي والاجتماعي، وأنا الآن عضوة المجلس الاستشاري للمنتدى العراقي في بريطانيا الذي يقدم خدمات

× وماذا بعد ذلك؟

- حملت د. نزيهة مسودة القانون إلى عبد الكريم قاسم الذي كان مناصرا لقضايا المرأة. فعمل بدوره على تشكيل لجنة أسوة ببلجنتنا، من رجال دين وقانون، ودرست المشروع من كل جوانبه. وبالفعل، صدر في عام ١٩٥٩ قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) وهو أكثر قانون تطورا في منطقة الشرق الأوسط.

× بعيدا عن السياسة: كيف تم تعيينك

في البنك الوطني، (المركزي حاليا)؟ وهل صحيح أنك أول امرأة يتم تعيينها فيه؟

- نشأت في عائلة من ابنتين وابنين، وكنت اصغر إخوتي. مر والدي بضائقة مادية يوما، فقررت أن أعتد على نفسي لأخفف عنه. قرأت في إحدى الجرائد عن وظائف شاغرة في وزارة الاقتصاد، فقدمت أوراقتي، وتم قبولي في وظيفة استخدامية، وكان عمري آنذاك ١٦ عاما. أكملت الثانوية بالدراسات المسائي ودخلت كلية التجارة، وكان زميل دراستي فوزي القيسي موظفا في البنك الوطني، ونصحني بتقديم طلب تعيين في البنك الذي كان يرفض قبول النساء. كان عدد المتقدمين للعمل ٢٥٠ رجلا، يتنافسون على ٦ مقاعد شاغرة. في الامتحان كانت مرتبتي الثانية. وبالنظر إلى انسحاب الأول وتقديمه للعمل في وزارة التربية، بقيت المرشحة الأولى. الا ان البنك رفض تعييني لأنني فتاة، وفيه مدرء مترمتمون يرفضون تعيين النساء بالرغم من عدم وجود تعليمات صريحة بذلك. اتصلت أمي بزوجة محافظ البنك التي كانت تربطها معها صلة صداقة قديمة، والتي أبلغت زوجها المحافظ فتدخل للتأكيد على اعتماد الكفاءة بعيداً عن التمييز. تعينت كأول موظفة في البنك الوطني بدرجة كاتبة، ثم ملاحظة في مراقبة المصارف، ثم معاون مدير عام في سنة ١٩٥٧ في دائرة الاصدار.

× وماذا عن أمر إلقاء القبض الذي

صدر بحقك؟

- عام ١٩٦٠ أصدر الحاكم العسكري أمر إلقاء القبض علي بتهمة اشتراكي في المظاهرة التي اندلعت بعد أن تم زيادة العانة فلما، بالرغم من أنني لم أشارك فيها. وقد ورد اسمي في القائمة (مبجل) بدلا عن